

الهجرة بين شرقيّ الاتحاد الأوروبي وغربيه

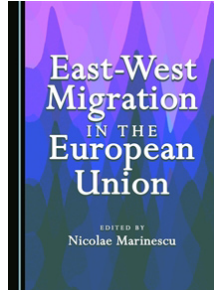
East-West Migration in the European Union

المؤلف: نيكولاي مارينسكو

Author Nicolae Marinescu

عرض زهراء تشيليك - Reviewed by Zehra Çelik

القصير. وهنا يكمن إبداع هذا الكتاب، حيث إنه يعرض تأثير الهجرة من وجهة نظر دول غربيّ أوروبا في الدول المستقبلية للمهاجرين، ثم يتبعها بتحليل تداعيات الهجرة من وجهة نظر دول شرقيّ أوروبا مركزًا على الدول المصدرة للمهاجرين.



يتطلع الفصل الأول "إدارة المخاطر

لظاهرة الهجرة بين الشرق والغرب" إلى درجة الخطر لأوروبا من ناحية حجم المهاجرين، ثم يحاول توقع نموذج لإدارة المخاطر واستيعابها؛ أخذًا في الاعتبار عوامل الشد والجذب داخل أوروبا. يختتم الكاتب هذا الفصل بأن تدفق المهاجرين من شرقيّ أوروبا إلى غربيّ أوروبا يتضاعف بشكل سريع، وعليه فإن أوروبا لن تستطيع استيعاب المهاجرين عما قريب، ولهذا يجب تحديد أسباب نمو الهجرة واتخاذ الاحتياطات الواجبة لحدّ هذا النمو (ص 6).

يثبت الفصل الثاني "نموذج الجاذبية للهجرة الأوروبية بين الشرق والغرب" بأدلة إحصائية وجود "اتجاه جذب داخلي لتدفق المهاجرين من الشرق إلى الغرب". دول الاتحاد الأوروبي الغربية، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة، هي وجهة المهاجرين غالبًا؛ لما لها من مميزات اجتماعية واقتصادية تتمثل في مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية والناتج الإجمالي المحلي للفرد، ومعدلات أقل للبطالة، فضلًا عن مستويات أعلى للرواتب وللمعيشة.

تعدّ تدفقات الهجرة إلى أوروبا، أو بمعنى آخر أزمة الهجرة - مشكلة حرجية للغاية في أوروبا؛ لما لها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية على مستقبل الدول الأوروبية. يفصّل هذا الكتاب التحديات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي بسبب موجات الهجرة الكثيفة، التي أثرت فيها بالفعل، حيث تواجه أوروبا حاليًا تحديات

مؤسسية واقتصادية واجتماعية جادة ناتجة عن موجات الهجرة، وستبلغ أوروبا ذروتها من استيعاب المهاجرين في المستقبل القريب، إلا أنّ أوروبا، من جهة أخرى، تحتاج إلى عمالة المهاجرين غير المكلفة؛ لدعم النشاط الاقتصادي المستدام.

يحلّل هذا الكتاب مسألة طالما كانت محلّ نقاش محتدم لأعوام، وهي الهجرة من شرقيّ الاتحاد الأوروبي إلى غربيّ، غير أنه يتعرض لمسألة الهجرة من وجهة نظر شرقيّ أوروبا. يركز الكتاب خلال كل فصوله على الجانب الاقتصادي للهجرة، حيث يكشف كل فصل من فصوله أهمية الهجرة داخل أوروبا من حيث التنمية الاقتصادية. لا يمكن لدول غربيّ أوروبا المتقدمة الاستغناء عن الهجرة من شرقيّ أوروبا إليها من ناحية استمرارية الأنشطة الاقتصادية، حيث إن المهاجرين يوفرون العمالة الرخيصة للسوق. غير أن للهجرة من دول شرقيّ أوروبا تداعيات سلبية بليغة على المدى البعيد، على الرغم من آثارها الإيجابية على المدى

وقد نجحت ألمانيا والمملكة المتحدة في دمج مواطني دول أخرى في أنشطتها الاقتصادية، وذلك لامتلاكها اقتصاداً يعمل بشكل جيد. إلا أن هذا لا ينطبق على دول شرقي أوروبا، مثل رومانيا وبلغاريا، حيث إنها تعاني انعدام الأمان الوظيفي، ومعدلات عالية من البطالة من مواطنيها، وهذا لا يمكنهم من تحقيق الاندماج اللازم للمهاجرين. ونتيجة لذلك، تعود الهجرة بحالة من الازدهار على اقتصاديات الدول المستقبلية للمهاجرين في حالة واحدة هي كونها تمتلك اقتصاداً فعالاً بشكل جيد. ومن هنا، فإن اقتصاد الدول المتقدمة هو المستفيد الأكبر من تدفق المهاجرين، فبعد إدماج المهاجرين في سوق العمالة، تقل البطالة ويزيد الإنتاج والعائدات. والمفارقة أن المهاجرين والدول المصدرة لهم لا يتمتعون بهكذا نتائج اقتصادية إيجابية، كالتى تتمتع بها دول غربي أوروبا المتقدمة. ولعل الأثر الإيجابي العائد على الدول المصدرة للمهاجرين هو تقليل معدل البطالة هناك، بينما تعود الهجرة بعواقب سلبية عديدة عليها على المدى البعيد. ومن الناحية الأخرى، تشير أصوات البريكزت (انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي) والانطباعات السلبية تجاه الأجانب في ألمانيا إلى أن هذه الدول تواجه صعوبات في دمج المهاجرين ثقافياً.

أما الفصل الذي يليه فيتناول آثار الهجرة على الديموغرافيا (علم دراسة السكان) كما في حالة رومانيا، فبعد انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي، بدأ الرومانيون بالهجرة إلى أوروبا الغربية بحثاً عن الحرية وظروف معيشية أفضل. وكان أكثر المهاجرين على العموم من الشباب وصغار السن، ونتج عن هذا حدوث شيخوخة سكانية في رومانيا الآن، إضافة إلى أن الشباب المهاجرين يتمتعون بمهارات وتعليم عال بما يتناسب مع الطبع الانتقائي للدول المستقبلية لهم. وهذا يعني خسران الدولة المصدرة للمهاجرين: "خسارة الشباب وخسارة قوة العمالة المدربة" (ص 194)، فمنذ

ويحلل الفصل الثالث، الذي يمكن اعتباره غير ذي صلة بالموضوع الرئيس للكتاب، آثار مستوى الفساد على النمو الاقتصادي للدول، ونجد أن الفساد لا يحتم وجود أثر سلبي في النمو الاقتصادي إذا أخذنا عنه في الحسبان بعض العوامل والمتغيرات الأخرى المستقلة.

ويبدأ الفصل الرابع بافتراض أن موجات المهاجرين للاتحاد الأوروبي في الأعوام الماضية بلغت ذروتها. إلا أن المبدأ الأساسي للاتحاد الأوروبي، وهو حرية التحرك داخل منطقة شنغن، قد تمت إعادة النظر فيه؛ نتيجة للأزمة الاقتصادية والتحديات الأمنية، مثل الهجمات الإرهابية في بلجيكا وفرنسا. وفقاً للكتاب، حرّى بالاتحاد الأوروبي أن يعيد إصلاح وتعزيز وكالة فرونتكس (الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية، التي توفر خدمات إدارة الحدود للاتحاد الأوروبي) عوضاً عن إلغاء منطقة شنغن، حيث إن العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي وفرونتكس يجب أن تقوى، وأن يتعاون أعضاء الاتحاد الأوروبي فيما بينهم أكثر.

فيما يشرح الفصل الخامس سياسات الهجرة المتغيرة الخاصة بالنظام التركي، نتيجة لموجات اللجوء السوري الكثيفة. ويجادل الكاتب بأن "تركيا أدت التزاماتها (تجاه اللاجئين) من خلال تحسين تشريعاتها، وتخصيصها موارد سخية للمساعدات الإنسانية" (ص 130). علاوة على ذلك، يدعو مارينسكو الحلفاء الغربيين للتضامن مع تركيا لتقاسم أعباء استضافة اللاجئين السوريين.

ويتحدث في الفصل الذي يليه عن آثار تدفق المهاجرين من الشرق إلى الغرب داخل أوروبا، وأولها هو أن التنقل داخل أوروبا مشجع لأثره الإيجابي في التقدم الاقتصادي وتقليص نسبة البطالة. ويمكن الزعم أن الأثر الأول، السابق ذكره، لا يمكن استيعابه إلا إذا أدمج المهاجرون بشكل كلي في سوق العمالة،

أن الطلبة الذين شاركوا في إيراسموس ومنح العمل يرغبون في الهجرة أكثر من بقية الطلبة في رومانيا. أمّا الجزء الثاني من الكتاب فقد خصّص للقضايا والحالات الخاصة ببلدان الهجرة. وقد كتبت الأقسام التي تلت الفصل التاسع اعتماداً على حالة رومانيا بوصفها مثلاً لدول الهجرة، وفيها أدرجت أسباب ونتائج الهجرة من بلدان شرقي أوروبا إلى غربها، التي نتج عنها اعتبار الهجرة من الشرق إلى الغرب مصدرًا خاصًا للتعرف على منظور أوروبا الشرقية فيما يخص مسألة الهجرة. والمهم هنا هو أنّ هذا الكتاب مصدر عظيم للمهتمين بالهجرة داخل أوروبا، وبتأثيرها في اقتصاديات الدول المستقبلية والمصدرة للمهاجرين.

التسعينيات وحتى الآن هاجر 15٪ من سكان رومانيا إلى دول أوروبية أخرى، وهذا سبب خسارة حقيقية لرومانيا. وعلى نحو مغاير، فإنّ هذا الوضع يعني وجود شيخوخة سكانية، وتزايد السكان المعالين، وفقدان الشباب والمتعلمين، كما يعني إهدار نفقات الدولة الخاصة بالمهاجرين. على سبيل المثال كان هناك 150000 باحث يعملون في رومانيا في تسعينيات القرن الماضي؛ بينما يوجد الآن 12000 باحث فقط (ص 225). ويتساءل الفصل الذي يليه عمّا إذا كان اشتراك الطلبة في برامج إيراسموس لتبادل الطلبة يعدّ سبباً رئيساً للهجرة، حيث أظهرت الدراسات